

CD/PV.940
9 September 2003

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الأربعين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الثلاثاء ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيسة: السيدة كونيكو إينوغوشي (اليابان)

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٤٠ لمؤتمر نزع السلاح.

أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب، أصالة عن نفسي ونيابة عن المؤتمر، ترحيبا حارا بممثل كندا الدائم الجديد، السفير بول ميير، وأن أؤكد له تعاوننا ودعمنا له في مهمته الجديدة.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لتوديع السيد جان لينت، سفير بلجيكا، الذي سترك مؤتمر نزع السلاح عما قريب ليضطلع بمأموريات مهمة أخرى. لقد مثل السفير لينت حكومته في هذا المؤتمر منذ عام ١٩٩٩ متحملا بسداد الرأي والحنكة الدبلوماسية ووضوح الرؤية السياسية. ونحن جميعا ممتنون له كل الامتنان لدأبه، خلال فترة توليه منصب رئيس المؤتمر، على تحقيق توافق الآراء حول برنامج العمل. وقد توجت جهوده في هذا الشأن بمبادرة فريدة جامعة بين الأفرقة طرحها هو والسيد محمد صلاح دميري، سفير الجزائر، والسيد كاميلو ريبس رودريغيس، سفير كولومبيا، والسيد هنريك سالاندر، سفير السويد، والسيد خوان إنريكي فيغا، سفير شيلي، حول برنامج عمل المؤتمر (CD/1693) وتنقيحها اللاحق. وقد حظيت تلك المبادرة، التي اشتهرت باسم "اقتراح السفراء الخمسة"، بقدر كبير من الدعم من أعضاء المؤتمر نظرا لما قد يكون لها من دور في تجاوز تباين وجهات النظر بشأن برنامج العمل وتسهيل استعجال الدخول في صلب أعمال المؤتمر.

كما شارك السفير لينت في أعمال مؤتمرات أخرى عن نزع السلاح فأثرها بفضل ما اجتمع لديه من معرفة عميقة بالمسائل الإجرائية والقضايا الجوهرية على السواء. وكان التزامه الثابت وتفانيه من أجل تدعيم وتعميم الانضمام إلى اتفاقية حظر الألغام خير مؤهل لأن ينتخب عن جدارة واستحقاق لتقلد منصب رئيس الاجتماع الرابع للدول الأطراف في تلك الاتفاقية وقد اضطلع بمهام ذلك المنصب بإخلاص وتفان وسخر لها موهبة دبلوماسية عز نظيرها.

وأنا على يقين من أنكم ستنضمون إلي في التعبير له ولأسرته عن أطيب الأمانى بمستقبل زاهر.

زملائي الموقرون، تضم قائمة المتكلمين لدي لهذا اليوم ممثلي كل من نيجيريا وفرنسا وبيلاروس وبلجيكا والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية. كما سأدلي بعدئذ ببعض الملاحظات قبل اختتام دورة مؤتمر نزع السلاح عام ٢٠٠٣.

بيد أنني، قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين المدرجة أسماؤهم على القائمة لدي، أود أن أدعوكم إلى إضفاء الصبغة الرسمية على الاتفاق المؤقت الذي تبلور أثناء الجلسات العامة غير الرسمية حول مشروع التقرير السنوي، كما هو وارد في الوثيقة CD/WP.531، مشفوعا بالتعديلات الواردة في الوثيقة CD/WP.532.

وفي هذا الصدد، أود أن أحيطكم علماً بأن السفير دميري ممثل الجزائر، تقدم يوم الجمعة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بالوثيقة CD/1693 نيابة عن أصحابها لإصدارها بعد التعديل الذي أجراه عليها السفير لينت في الجلسة العامة ٩٣٢. وقد صدرت الوثيقة المعدلة بوصفها CD/1693/Rev.1. وينبغي الإشارة إلى ذلك في تقرير المؤتمر. ومن ثم، أرسلت أمس بالفاكس إلى منسقي المجموعات تنقيحات مقترحة ذات صبغة تقنية ووقائية. وتيسيراً لاطلاعكم عليها، تجدون الآن بين يديكم نص تلك الفقرات مع التنقيحات المقترحة وهي كالتالي:

"١٥ - أثناء الجلسة العامة ٩١٦، المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قدم السيد جان لينت سفير بلجيكا، أصالة عن نفسه ونيابة عن السيد محمد صلاح دميري سفير الجزائر، والسيد كاميلو ريبس رودريغيس سفير كولومبيا، والسيد هنريك سالاندر سفير السويد، والسيد خوان إنريكي فيغا سفير شيلي، مقترحا جامعا بين الأفرقة يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر (CD/1693). وفي الجلسة العامة ٩٣٢، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، عرض السفير لينت، نيابة عن السفراء الخمسة، تعديلا للمقترح (أدرج لاحقا ضمن الوثيقة CD/1693/Rev.1). وقد نالت تلك المبادرة التقدير والاستحسان. وعبر عدد من الوفود عن دعمها للمقترح بينما أشارت بعض الوفود إلى أنها، رغم قلقها إزاء بعض عناصر المقترح، لن تعارض أي إجماع عليه أو على صيغته المعدلة. بينما لم يعبر البعض الآخر من الوفود عن وجهة نظرها".

وفيما يلي نص الفقرة ٣٦ قبل التعديل:

"رغبة في استعجال مباشرة العمل الجوهري أثناء دورة عام ٢٠٠٤، طلب المؤتمر من الرئيس الحالي ومن الرئيس المقبل إجراء مشاورات في فترة ما بين الدورات والعمل، إذا أمكن، على صوغ توصيات تأخذ في الحسبان كل المقترحات المقدمة ذات الصلة، بما فيها المقترح الوارد في CD/1693/Rev.1، ووجهات النظر المعروضة والمناقشات المعقودة، والحرص على إحاطة أعضاء المؤتمر علماً باستمرار، حسبما يكون ملائماً، بحصيلة مشاوراتهم".

وحسب اعتقادي، فإن الفقرتين الواردتين أعلاه مقبولتان لدى كل الوفود.

بما أننا استطعنا استعراض مشروع التقرير السنوي فقرةً فقرةً وبشكل مفصل، في الجلستين العامتين غير الرسميتين المعقودتين يوم الخميس ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ ويوم الثلاثاء ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبما أننا أنعمنا النظر في كل التعديلات المقترحة على مشروع التقرير، وبما أن التنقيحات الوقائية المقترحة مقبولة لديكم، سأنتقل الآن إلى اعتماد تقريرنا السنوي رسمياً برمته وبصيغته المعدلة، دون معاودة النظر فيه فقرةً فقرةً أو فرعاً فرعاً.

وفي هذا الشأن، أود أن أؤكد على أن كل الأماكن التي تركت فارغة في مشروع التقرير، مثل تلك المتعلقة بعدد الاجتماعات، أو بتاريخ اعتماد التقرير، ستملاً من قبل الأمانة. وعلاوة على ذلك، ستضاف كل الوثائق التي قدمت إلى الأمانة قبل اعتماد التقرير إلى قوائم الوثائق تحت الأبواب الفرعية المناسبة.

هل يمكنني اعتبار أن التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح قد اعتمد برمته كما هو وارد في الوثيقة CD/WP.531 وتعديلاتها في الوثيقة CD/WP.532 وكما نُقح شفويًا في الفقرتين ١٥ و٣٦؟

لقد تقرر ذلك.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): ستصدر الأمانة التقرير بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر بجميع اللغات الرسمية في أقرب وقت ممكن.

وسنشرع الآن في مناقشتنا وفقا لقائمة المتكلمين. وأول متكلم على قائمتي هو السيد بيودون أوسيني، ممثل نيجيريا الموقر، الذي أعطيه الكلمة.

السيد أوسيني (نيجيريا) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، يود الوفد النيجيري أن يهنئك بجرارة على اضطلاعك بمهمة رئاسة اليابان لمؤتمر نزع السلاح. ونحن نؤكد لك تعاوننا أثناء مدة توليك هذه المهمة التي تمتد طيلة الفترة ما بين الدورتين حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وهي الفترة التي ستجرى في أثناءها مشاورات وتتخذ فيها قرارات هامة على طريق التقدم في مجال نزع السلاح على صعيد العالم. كما أود أن أشيد بمن سبقوك في هذا المنصب لحسن إشرافهم على توجيه عمل المؤتمر خلال عام ٢٠٠٣.

وبما أن اليوم تعقد آخر جلسة عامة للمؤتمر في العام ٢٠٠٣، فلعل من الملائم تقييم التطورات التي عرفها المؤتمر على مدى العام المنصرم بعين ناقدة، وعرض رأي وفدنا في المآزق الحالي وفي المبادرات التي سنشارك فيها أثناء الفترة ما بين الدورتين قبيل انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، رجاء أن يكون ذلك بالتآزر مع وفدكم ومع وفود أخرى، لوضع المؤتمر على مسار العمل الجوهري في عام ٢٠٠٤.

كان العام ٢٠٠٣ هو العام السابع على التوالي، منذ عام ١٩٩٦، الذي يمر دون اتفاق على برنامج عمل، ناهيك عن بدء أية مفاوضات مفيدة بشأن نزع السلاح. لقد تأسس المؤتمر في عام ١٩٧٨ ليكون المحفل الوحيد الذي يقوم فيه المجتمع الدولي بالتفاوض متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وأنيط به دور أساسي يتمثل في إجراء مفاوضات جوهرية حول قضايا نزع السلاح ذات الأولوية. لذا، وحتى يظل المؤتمر ذا جدوى، عليه أن يضطلع بمسؤولياته في هذا المجرى وعلينا أن نبذل جهودنا المشتركة في إنعاشه ليؤدي دوره. وبينما المناخ الأمني في العالم

عرضة للتفجر، رهن تهديدات جديدة وتحديات قائمة، لن يجر الشلل المستمر الذي يعانيه المؤتمر إلا البلاء على المجتمع الدولي وهو الشلل الذي لا بد من شفاؤه.

ولهذا السبب أيد الوفد النيجيري المقترح الجامع بين الأفرقة الذي قدمه السفراء الخمسة وهو يجيي المرونة التي أبدتها الاتحاد الروسي والصين إزاء هذا المقترح. إننا نعتبر مقترح السفراء الخمسة، كما هو اليوم، قاعدة جيدة للاتفاق على برنامج عمل في عام ٢٠٠٤. وهكذا فإننا نحث الوفود القليلة التي لم تدعم المقترح بعد على أن تفعل ذلك من أجل ضمان توافق الآراء الضروري لبدء العمل المجدي.

وفي مقدمة القضايا ذات الأولوية المتعلقة بزرع السلاح التي تم المجتمع الدولي، هناك بلا ريب قضية نزع السلاح النووي. وبما أنك من مواطني اليابان، التي تعرضت للهجمات الفتاكة بواسطة القنابل الذرية قبل ٥٨ عاماً، فإنك من غير شك تقدرين أهمية السلام ونزع السلاح في وجه التهديد المريع للإنسانية الذي تشكله الترسانات النووية الموجودة بحوزة بعض الدول. فالقنبلتان الذريتان اللتان ألقيتا على هيروشيما في ٦ آب/أغسطس وعلى ناغازاكي في ٩ آب/أغسطس من عام ١٩٤٥ أهلكتا نحو ١٦٠.٠٠٠ شخص وما لا يقل عن ٥٠.٠٠٠ آخرين بعد ذلك بفعل آثار الإشعاع. وكان وزن القنبلة التي أسقطت على هيروشيما إثنا عشر كيلوطن ونصف فقط. ومن مجرد ثلاث قنابل ذرية كانت تملكها أمة واحدة في عام ١٩٤٥، فإن الواقع النووي اليوم يقول بأن العالم يواجه خطر ما يزيد عن ١٦.٥٠٠ سلاح نووي جاهز للاستخدام وخطر ما يزيد عن ٣٦.٥٠٠ رأس حربي نووي في المجموع هي بحوزة خمس قوى نووية دون ذكر الدول النووية الأخرى أو تلك التي يشتبه في حيازتها الأسلحة النووية. وإجمالاً، تزايد عدد الدول التي حصلت على السلاح النووي، منذ الحرب العالمية الثانية، في المتوسط، بمعدل بلدين في كل عقد من السنين. ويقدر حجم مخزون تلك الدول الإجمالي بحوالي ١٢.٠٠٠ ميغاطن من قوة التفجير أي نحو ١٢ مليار طن من متفجر TNT فيما يساوي العائد الإجمالي وقدرة التدمير التي تنطوي عليها تلك الأسلحة النووية حوالي مليون قنبلة من قنابل هيروشيما. وقد كشفت دراسات الخبراء أن تلك الترسانات النووية الضخمة لو حدث أن استخدمت، أو حتى لو استخدم جزء ضئيل منها في حرب ما، فإن الحضارة الإنسانية كما نعرفها اليوم ستندثر تماماً بسبب الآثار المشتركة للعصف والحرارة والإشعاع، ولسوف ينتشر هذا الإشعاع على امتداد آلاف الكيلومترات من مكان الانفجار مخلفاً ملايين القتلى. وحتى لو كتب لبعض البشر النجاة فلعل الأحياء سيحسدون الموتى على مصيرهم عندما ينغمس النظام الإيكولوجي العالمي في سبات نووي مقفر أقرب إلى غياب العصور البدائية، وتلك بعض من الويلات التي تجرّها الحرب النووية. وإن في ذلك إشارة واضحة إلى أن ليس من فائدة عسكرية تسوغ استعمال الأسلحة النووية.

ولسوف يكون الوفد النيجيري متهرباً من مسؤوليته لو إنه قبل الاستسلام إلى الاعتقاد بأن عالماً ينطوي على احتمال اندلاع حرب نووية لا تبقي ولا تندر، وقد سلط فيه سيف داموقليس على رقبة البشرية جمعاء، هو

عالم آمن أو مسالم. بل الأدهى من ذلك أن التطور التكنولوجي الكيفي الذي لا يعرف الكلل وتطوير الرؤوس النووية وأنظمة نقلها وإنتاجها وتخزينها وكذلك ركون الدول النووية بغير استحياء إلى تلك الترسانات النووية في استراتيجيات أمنها القومي وفي مذاهب أساليب الحرب، كلها أمور تفرض على المجتمع الدولي ألا يتوانى عن إيلاء أولوية الاهتمام لقضية نزع السلاح النووي والتخلص كلياً من الأسلحة النووية.

وتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦ خطوتين جليلتين بالفعل في هذا الاتجاه. وتدعو نيجيريا إلى التنفيذ الفعلي والامتنال المتكافئ لمعاهدة عدم الانتشار وإلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ في وقت قريب. وإلى أن تصبح تلك المعاهدة نافذة، ينبغي أن تتقيد جميع البلدان بقرار وقف التجارب النووية. ومن البديهي أن يدعم حظر انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي بعضهما الآخر لكونهما وجهين لعملة واحدة مما يضع على عاتق القوى النووية التزاماً ومسؤولية حاسمين في السعي إلى نزع السلاح بنية سليمة. أما الآن وقد تحققت الأهداف المتوخاة من ضمان الاتفاق متعدد الأطراف حول حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية، من خلال اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢، واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣، فإن الخطوة المنطقية التالية أمام المؤتمر هي التركيز على الأولوية العالية لاتفاقية تحظر الأسلحة النووية التي تشكل، حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٦/٥٧، أكبر تهديد للبشرية ولبقاء الحضارة بوصفها أشد أسلحة الدمار الشامل فتكاً. وبينما نقر بصعوبة التوصل إلى مثل ذلك الاتفاق، فإننا نعتقد أن الأمر ليس مستحيلاً وأن على المؤتمر أن يتحمل مسؤوليته في معالجة القضايا مهما كانت شائكة.

وترتبط مسألة ضمانات الأمن السلبية ارتباطاً وثيقاً بنزع السلاح النووي وهي مسألة راوغت المؤتمر لسنوات عديدة دون إحراز أي تقدم في تحقيق اتفاق دولي فعال وملزم قانوناً لطمأنة الدول غير النووية حيال استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ولدى الوفد النيجيري اعتقاد راسخ بأن دعم حظر انتشار الأسلحة النووية لا يمكن أن يستمر بشكل هادف إلا إذا حصلت الدول غير النووية، التي تخلت عن تطوير أو امتلاك الأسلحة النووية عبر الانضمام إلى الصكوك الدولية أو المعاهدات الإقليمية ذات الصلة، على ضمانات بحماية استقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها بمقتضى تعهدات مماثلة ملزمة قانوناً. وبتحويل شتى الضمانات التي أعلنتها القوى النووية إلى التزام موحد وملزم قانوناً، فإن هذه القوى النووية لا تقوم بتنفيذ التزاماتها الخاصة في مجال نزع السلاح بمقتضى المادة السادسة من معاهدة حظر الانتشار فحسب، مبرهنة بذلك على التزامها الفعلي بحظر انتشار الأسلحة النووية، وهو أمر أخذته على عاتقها طوعاً في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، بل إنها ستعزز بذلك نظام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية نفسه درءاً لأية ارتكاسات في المستقبل.

السيدة الرئيسة، إن الوفد النيجيري يسجل ما تبذله من جهود بشأن قضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في هذا المحفل وفي غيره من المحافل. وإننا نشيد على الخصوص بإسهاماتك الرائدة كرئيسة لاجتماع فترة السنتين الأول للدول للنظر في تنفيذ برنامج العمل من أجل منع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع أنواعه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ في نيويورك. وكانت نيجيريا من بين نواب الرئيس الخمسة عشر فشاركت بشكل فاعل كرئيس للمجموعة الأفريقية. وقد أصاب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، عندما نعت، في رسالته إلى الاجتماع، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بألها "طامة عالمية" يجب كبح جماحها لأنها تؤدي في المتوسط بحياة مليون شخص كل عام وتتسبب في مقتل ٦٠ شخصا في كل ساعة بينما يمثل النساء والأطفال ٩٠ في المائة من الضحايا. وبالتالي فإننا نتفق مع ما جاء في بيان صاحب السعادة السيد كيم ترافيك، كاتب الدولة للشؤون الخارجية في حكومة الترويج، أمام المؤتمر الأسبوع الماضي، في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، في هذا الصدد، حين قال: "من حيث عدد الأرواح التي تزهقها... فإن الأسلحة الصغيرة بلا ريب من أسلحة الدمار الشامل. وهذه مشكلة تهدد أمن الإنسان". وبما أن تلك الأسلحة التقليدية هي الوسيلة الأساسية في مواصلة التفاعلات المحلية المسلحة في مناطق مختلفة من العالم، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، فإن تكاليفها وتبعاتها على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضخمة جدا.

وبصرف النظر عن الأعداد الهائلة من الضحايا من البشر، فإن العواقب الأوسع نطاقا لانتشار الأسلحة الصغيرة تستحق أن تستأثر باهتمامنا الكامل نظرا لقدرتها على إشعال الفتن وتهديد السلم والإغاثة الإنسانية وإضعاف احترام القانون وكبح التنمية. وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقة ما بين الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة من جهة والجريمة المنظمة والإرهاب والاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية عبر الحدود في ظروف الصراعات من جهة أخرى. والدول الأفريقية، سواء كانت تشهد نزاعات داخلية مسلحة أو لم تكن، تتعرض لفوضى عارمة بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولنا أن نتساءل، أليس من العجيب أن تجد أصنافا شتى من أسلحة متطورة لم تصنع في أفريقيا طريقها بسهولة إلى أيدي المتمردين في ظروف منازعات سواء في أنغولا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو سيراليون أو كوت ديفوار أو ليبيريا، في الوقت الذي يتصرف فيه أولئك المتمردين أيضا بالترادف أو بالشراكة مع مستغلي الثروات المعدنية الأجنبي من جهة ومع الإرهابيين الناشئين من جهة أخرى؟ وبالتالي، يتحتم أن تنكب الجهود في مكافحة الإرهاب وضمنان السلام والأمن الدوليين على لجم الاتجار غير المشروع في تلك الأسلحة من خلال تعزيز التعاون الدولي. ونأمل أن يؤدي تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين الذي شكله الأمين العام إلى عقد مفاوضات وافية، أثناء انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، للوصول إلى اتفاق دولي ملزم قانونا لتمكين الدول من تعيين ورصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية الحد من انتشارها ومن الاتجار غير المشروع بها. إننا نعتقد أن بالإمكان تحقيق ذلك

فعلياً شريطة أن تُلقى المسؤولية على عاتق صانعي تلك الأسلحة ومورديها. وفي هذا الشأن، ستعمل نيجيريا مع غيرها من الوفود في إطار الدورة الثامنة والخمسين وهي تسلّم بالاهتمام الكبير الذي توليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لهذه القضية الهامة من أجل أن تنعم شعوبنا في القارة بالسلام والأمن والاستقرار.

وأنا أحتّم هذا البيان، لا يسع الوفد النيجيري إلا أن يسجل بابتهاج حضور زملاء برنامج الأمم المتحدة لتزع السلاح للعام ٢٠٠٣ بيننا وهم دبلوماسيون ومسؤولون حكوميون شباب من شتى أنحاء العالم. وفي عام ١٩٧٨، خلال دورة الأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح المعقودة في نيويورك، عندما أنشئ برنامج زمالات الأمم المتحدة لتزع السلاح، قاد المبادرة، التي كانت نيجيريا في طليعتها بالاتفاق مع بلدان أخرى، السفير أولو أدنينجي، ممثل نيجيريا الدائم آنذاك لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وهو الآن معالي وزير خارجية نيجيريا الذي يهتم كل الاهتمام بشؤون نزع السلاح. بالإضافة إلى ذلك قام نيجيري بمهام المنسق الأول للبرنامج لسنوات عديدة. وهكذا، بإمكان برنامج الزمالات أن يواصل اعتماده على دعم نيجيريا المتحمس في السنوات القادمة.

وستواصل نيجيريا بالمثل دعم الجهود الأخرى الرامية إلى تيسير التقدم في مجال نزع السلاح بما في ذلك البرامج الهادفة إلى زيادة الوعي العام لدى الأمم المتحدة والمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في محافل نزع السلاح، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، نظراً لأثرها الإيجابي.

وقد نجح برنامج الزمالات، وهو في عامه الخامس والعشرين، في تدريب ذخيرة هائلة من المسؤولين المحنكين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يشغل العديد منهم مواقع مسؤولية في مجال نزع السلاح داخل بلدانهم وضمن البعثات متعددة الأطراف في الخارج. وإن في بقاء برنامج الزمالات تركة عفية من تلك الدورة الاستثنائية الأولى لتكريم لنهاذ بصيرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي شاركت فيها وهي الدورة التي أسست بالطبع مؤتمر نزع السلاح.

وقبل ٢١ سنة، في العام ١٩٨٢، عندما شارك بعضنا في برنامج الزمالات، مع سفير المؤتمر المقرر راجماه حسين من ماليزيا الذي كان في تلك المجموعة، كان العالم يعيش ذروة الحرب الباردة الضروس وما صاحبها من توتر بين الشرق والغرب، من جملة أمور أخرى. وليس بخاف أن العالم تغير منذ ذلك الوقت في كثير من الأوجه. فلحسن الحظ، وضعت الحرب الباردة أوزارها وانحسر الاستقطاب العقائدي. بيد أن التغيير لم يشمل أشياء كثيرة في الوقت الذي ظهرت فيه أشياء أخرى بمظاهر جديدة متسببة في مشاكل لم تكن تخطر في البال. فلم يتراجع الخوف ولا انعدام الأمن ولا التخلف ولا الأوبئة عالمية الانتشار. إن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وأوضاع الصراع المستجدة تتكاثر بسرعة متحديّة مشاريعنا المشتركة. والموارد الشحيحة المطلوبة لتحقيق التنمية

الاجتماعية والاقتصادية لا تزال تركز للإنفاق العسكري الضخم. وفوق ذلك كله، ما فتئنا نواجه خطر التسلح النووي وتسارع التجمع العسكري الصناعي التكنولوجي في تطويره أجيالاً جديدة من أنظمة سلاح أشد فتكاً وتدميراً. وإذا كان علينا ابتداء أدوات جديدة للتغلب على وقائع وتحديات مستجدة، فإن علينا أيضاً ألا نهمل أدوات قديمة كان بعضها وافياً بالغرض في الماضي. وأياً كانت الآليات المستخدمة فإنها يجب أن تكون، مع ذلك، مرتكزة إلى حلول متعددة الأطراف تحت غطاء مشترك من الأمن الكامل غير المنقوص لكل الأمم. تلك هي الحتمية التي تواجه المؤتمر في المستقبل ليبقى محتفظاً بأهميته الحيوية وبارتباطه بالواقع في السنوات القادمة.

وفي الختام، أود أن أترك أعضاء المؤتمر مردداً كلمات روبرت سيسيل (١٨٦٥-١٩٥٨) الخالدة فوق مدخل قاعة مجلس مؤتمر نزع السلاح: "ها هنا صرح عظيم من أجل السلام يستطيع الجميع المشاركة في بنائه" - "للأمم الرجاء نزع السلاح أو الفناء" - "وما خاف من عدل". فليكن هذا شعارنا ونحن نتطلع إلى القيام بالعمل الجوهري للمؤتمر في عام ٢٠٠٤.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل نيجيريا الموقر على بيانه الهام جداً وأيضاً على الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أدعو ممثل فرنسا الموقر، السفير ريفاسو، متحدثاً باسم الدول الأعضاء في مبادرة الأمن من انتشار أسلحة الدمار الشامل ليتناول الكلمة.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم نيابة عن وفود أستراليا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا وبولندا والبرتغال وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، لأطلعكم على نتائج الاجتماع الأخير للدول الأعضاء في مبادرة الأمن من انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي التأم في باريس الأسبوع الماضي. وسأكون ممتناً لو قامت أمانة المؤتمر توزيع وثيقة تتضمن تلك النتائج أثناء هذه الجلسة العامة.

السيدة الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير ريفاسو على تدخله كما أشكره على التقرير المقدم إلى المؤتمر حول الجهود التي بذلتها المجموعة. والآن أود أن أدعو ممثل بيلاروس الموقر، السيد فلاديمير ماليفيتش، ليتناول الكلمة.

السيد ماليفيتش (بيلاروس) (الكلمة بالروسية): السيدة الرئيسة، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في هذا الحفل الموقر أثناء ولايتك، أود قبل أي شيء أن أهنئك وأتمنى لك النجاح في هذا المنصب وأن أؤكد لك دعم وفد بيلاروس لجهودك.

يسعدني أن أخبرك أنه في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بعد إتمام الإجراءات الداخلية، أرسلت جمهورية بيلاروس إلى الوديع جميع الصكوك الضرورية للانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعملا بدستور جمهورية بيلاروس، فإن السياسة الخارجية لدولتنا تتبع مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. ومنذ عام ١٩٩٥، اتخذت بيلاروس بملاء إرادتها قرار تعليق تصدير الألغام المضادة للأفراد والتزمت بذلك القرار بشكل صارم. إننا نعتقد أن استعمال الألغام المضادة للأفراد في ظروف الحرب يشكل خطرا على حياة وصحة المدنيين ولا سيما الأطفال، وهو خطر يظل قائما لسنوات عديدة بعد انتهاء النزاع المسلح بما أن نزع الألغام يتطلب أموالا كثيرة. وتعتبر حكومتنا أن الانضمام إلى معاهدة أوتاوا مساهمة من قبل جمهوريتنا في تحقيق الحظر الكامل لهذا النوع من الأسلحة وفي زيادة الثقة وتوطيد علاقات حسن الجوار بين الدول. وبانضمامها إلى الاتفاقية، تعول بيلاروس، التي يوجد بحوزتها سبع أكبر ترسانة من الألغام في العالم ورثتها عن الاتحاد السوفييتي، تعول على المساعدة الدولية وخاصة من الدول الراحية، كما هو منصوص عليه في تلك الوثيقة الهامة، وذلك من أجل تدمير المخزون الموجود من الألغام المضادة للأفراد ضمن فترة أربع سنوات المنصوص عليها في الاتفاقية.

السيدة الرئيسة، أود أن أهتبل هذه الفرصة لأعبر عن موافقتي الشخصية الكاملة على الكلمات اللطيفة التي قلتها للسفير لينت، وهو جارنا المعتاد حول هذه الطاولة، وهي كلمات يستحقها بالفعل. وبما أن انضمام بيلاروس إلى اتفاقية أوتاوا قد تزامن مع منعطف هام في مسار السفير لينت المهني، فبوسعنا أن نعتبر هذا الانضمام مكافأة بسيطة له على جهوده التي لا تكل ليحعل من هذا الصك الدولي الهام صكا عالميا بحق. وأنا أتمنى له مخلصا كل النجاح في أعماله القادمة.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس الموقر على بيانه الهام جدا كما أشكره على اتفاقه مع الرئاسة فيما قالته عن السفير لينت. والآن أود أن أدعو السفير لينت، ممثل بلجيكا الموقر، لتناول الكلمة.

السيد لينت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): السيدة الرئيسة، أريد، بدايةً، أن أتقدم لك بالشكر على الكلمات الطيبة التي تفضلت بها عني، وأيضا أن أهتلك على الطريقة التي ترأسين بها مؤتمر نزع السلاح كما أود أن أؤكد لك تعاوي التام معك. وأنا على يقين بأن ما تتمتعين به من التزام شخصي ومن حيوية سيمكننا من تحقيق التقدم على المسار الشاق المفضي إلى تسوية حول برنامج عملنا.

وأنا إذ أتناول الكلمة للمرة الأخيرة في مؤتمر نزع السلاح تجيش في صدري مشاعر مختلطة. فكلنا يدرك الصعوبات التي واجهناها في هذا المحفل. وبالرغم من ذلك، أود أن أستهل كلمتي متفائلاً.

إذ بفضل جهاز اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي رأسته لمدة عام، يتكاتف العالم في البحث عن حل جوهرى للخطر الذي تشكله الألغام المضادة للأفراد. وقلما اتسمت رسالة من المجتمع الدولي تتعلق بتزع السلاح. يمثل هذا الوضع والاتساق: إن العالم لن يتهاون بعد الآن بشأن تلك الأسلحة الغادرة والمهلكة. وإن عملنا لدليل على أن النهج متعدد الأطراف هو الحل الأوحى في مجال نزع السلاح والعمل الإنساني، فمن خلال التعاون بين الدول ومع المجتمع المدني نستطيع التوصل إلى حل دائم للمعاناة الإنسانية الناجمة عن تلك الأسلحة. وبوسعي أن أؤكد على أن ذلك النهج ناجع وفعال وأن الكرة الآن في ملعب تلك الدول التي لا تزال خارجة عن الاتفاقية. كلنا مسؤول عن إيجاد حل لهذه المشكلة الإنسانية وإن الواجب يحتم على أولئك الذين لهم ضلع مباشر في هذه المشكلة أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من العملية. ومنذ التمام جمعية الدول الأطراف الرابعة في العام الماضي، انضم إلينا كل من غامبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وقبرص وسان تومي وبرينسيبي وتيمور الشرقية - ليشتي ولتوانيا وغيانا.

وبانضمام بيلاروس في ٣ أيلول/سبتمبر الماضي، والذي أعلن عنه للتو جاري على اليمين وصديقي، فإنها قد أضحت الدولة السادسة والثلاثين بعد المائة التي تنضم إلى الاتفاقية والدولة الأربعين العضو في المؤتمر. وأنتهز هذه الفرصة لتهنئة تلك الدول الثمان ولا سيما بيلاروس. كما أنني مسرور لكون بعض الدول الممثلة في هذه الجمعية ودول أخرى من خارجها قد أقدمت على خطوات هادفة للحاق بتلك التي قبلت الاتفاقية. وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢، وافق البرلمان اليوناني على الاتفاقية. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية الوطنية التركية قانوناً بالانضمام إلى الاتفاقية. وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، أكد وزيراً الخارجية اليوناني والتركي تعهدهما بإيداع صكوكهما بالتزامن لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أصدر برلمان صربيا والجلب الأسود تشريعاً بغية الانضمام إلى الاتفاقية. وفي ٢٢ تموز/يوليه، وقع رئيس بوروندي على وثيقة التصديق المتعلقة ببلاده. وفي ١٠ آب/أغسطس، قرر مجلس وزراء السودان التصديق على الاتفاقية. وإني أحث تلك البلدان الخمسة على إيداع صكوكها قبل انعقاد جمعية الدول الأطراف الخامسة التي ستعقد الأسبوع القادم في بانكوك.

وباستثناء المائة وست وثلاثين دولة التي وافقت على الاتفاقية، هناك عشر دول وقعت عليها ولم تصادق عليها بعد. وإني أحث الدول الأربع الموقعة وأعضاء في مؤتمر نزع السلاح - وهي إثيوبيا وإندونيسيا وبولندا وأوكرانيا - على اتخاذ الإجراءات للتصديق عليها في أقرب وقت. ولا زال ٢١ عضواً من أعضاء هذه الجمعية خارج الاتفاقية. وتعتبر ١٣ دولة من بينها دولاً منتجة لتلك الأسلحة الإنسانية. ولذا أطلب منها فرض وقف صادراتها وإنتاجها من جانب واحد. كما أحثها على الانضمام إلى هذه الاتفاقية في أقرب فرصة، إذ ما من حجة تتعلق بالأمن القومي يمكن أن تغلب حجة الأمن الإنساني.

ولسوف سيحضر أعمال الجمعية السنوية في بانكوك أكثر من ٦٠٠ ممثل عن الدول الأعضاء وعن الدول التي ليست بعد أعضاء فيها. وإني أغتنم هذه الفرصة لأدعوكم جميعاً إلى المشاركة في هذا الحدث الهام الذي سيعقد قبل عام من أول مؤتمر يعقد لاستعراض الاتفاقية.

السيدة الرئيسة، عندما كنت أجلس في كرسيك في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، صرحت في مستهل ولايتي أن الوقت قد حان للتعجيل والشفافية. كما قلت إنني لم أكن أظن إن بإمكان المجتمع الدولي أن يقبل، للعام الثاني على التوالي، بأن تعجز مؤسسة تضم هذا العدد الهائل من المهارات والمواهب عن الاتفاق على برنامج عمل لا يلزمها بأكثر من أداء عملها. وعلي أن أقر بأنني كنت مخطئاً لأن المجتمع الدولي على ما يبدو قد قبل ذلك الفشل على مدى الأعوام الستة الماضية. بيد أن الجهود والمبادرات لم تكن نادرة خلال السنوات الأربع التي قضيتها في هذا المحفل. وفي نهاية ولايتي كرئيس، وانطلاقاً من الاقتراحات التي قدمها زميلي وصديقي السيد دميري، سفير الجزائر، تقدمت ببرنامج عمل ورد في الوثيقة CD/1620 وضع في الاعتبار النتائج الإيجابية لمؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار. وقام السيد آموريم، سفير البرازيل، الذي شارك في كل الجهود التي قمت بها، بإعداد هذا النص وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠ قدم الوثيقة CD/1624، التي اشتهرت منذ ذلك الوقت بمقترح آموريم.

ولم يكن من الممكن تحقيق أي تقدم خلال العام ٢٠٠١ على أساس ذلك النص. وفي العام ٢٠٠٢ كانت همتنا قد بدأت تفتت عندما اتفق خمسة سفراء، سبق لهم القيام بمسؤوليات الرئاسة، على اختلاف آفاقهم وحساسياتهم، على العمل معاً لصياغة مشروع برنامج عمل يشتمل على كل العناصر التي يرغب فيها أعضاء المؤسسة. وعلاوة على طبيعة المبادرة التي جمعت الإبداع من عدة أقاليم، أدخلنا أيضاً عنصراً يتيح تطوير مشروع النص وتنقيحه. ثم عمد بعض الأعضاء، الذين أدركوا هذا الأمر بوضوح، إلى توسيع مقترحنا الأصلي لعام ٢٠٠٢ في نص تضمنته الوثيقة CD/1693 حاز على دعم أغلبية كبيرة من الأعضاء في الجلسة العامة.

وإذ اتضح لي أن المؤتمر قد بدأ يعجز ثانية عن التقدم في بداية الدورة الثانية هذا العام، اقترحت بشكل رسمي في ٢٦ حزيران/يونيه، نيابة عن السفراء الخمسة، إدخال تعديل طفيف على النص أخذ في الحسبان أسباب القلق التي عبرت عنها بعض الوفود. وفي ٧ آب/أغسطس، أثناء الجلسة العامة، أخبرنا السيد هو، سفير الصين، أن بإمكانه قبول المقترح. وتبعه السيد سكوتنيكوف، سفير الاتحاد الروسي، وتلت ذلك علامات الدعم من العديد من البلدان والمجموعات. ولذلك السبب قررنا أن نتقدم بمقترحنا رسمياً في صيغة منقحة من الوثيقة CD/1693. وتم توزيع تلك الوثيقة عليكم صباح هذا اليوم تحمل الرمز CD/1693/Rev.1. وفي غضون الأسابيع القليلة الأخيرة، سمعت جملة من التعليقات تتساءل عن مدى فائدة إضفاء الصفة الرسمية على هذه الصيغة المنقحة في وثيقة محدودة الغرض. وأجيب بأن منهجنا كان منطقياً لأنه كان دوماً جزءاً من سياق بناء ومتطور. وإذا بقي هذا النص يثير مشاكل للبعض، فالأحرى بهم التقدم بتحسينات بروح المرونة التي تميز علاقات العالم متعدد الأطراف. لقد وضع

السفراء الخمسة منهجا جديدا يتيح تجاوز الانقسامات المصطنعة والتي عفا عليها الزمن بين المجموعات داخل المؤتمر. وعلى الرغم من أن ثلاثة من السفراء الخمسة قد غادروا هذه الجمعية للاضطلاع بمسؤوليات أخرى، فإن السمة المميزة ستظل لأن مبادرتنا صيغت لخدمة المؤتمر حتى يتمكن من بدء أعماله فقط لا غير.

وأنا أتترك هذه الجمعية، أود أن أقول إنه كان من دواعي سروري وكان شرفا لي أن أعمل مع دبلوماسيين يمثل تلك الكفاءة والموهبة ومع أمانة اتسمت بهذا القدر الوافر من التفاني ومن التنظيم الجيد.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير جان لينت، ممثل بلجيكا الموقر، على بيانه الهام جدا. والآن أدعو السفير محمد دميري، ممثل الجزائر الموقر، ليتناول الكلمة.

السيد دميري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): لقد خالجتني عاطفة عارمة وأنا أستمع إلى البيان الذي أدلى به زميلي وصديقي جان لينت الذي سيفارقنا. فقد كان بالنسبة لي رفيق السفر في رحلتنا هنا. وقد سعينا معا بالطبع إلى استكشاف سبل الإبداع داخل مؤتمر نزع السلاح وسننظر إلى رحيله بأسى عميق فقد كان عنصراً أساسياً من عناصر جهاز هذا المؤتمر. وعلى أية حال فإنني ممتن له على كل ما قام به. وهذا يجعلني أقول أيضاً بأن الأمر يبدو كما لو أن قبلة قدرة قد سقطت على مجموعة السفراء الخمسة بما أنني أنا الناجي الوحيد على ما يبدو. أرجو ألا يستمر الأمر على هذا المنوال غير أنني أعرف أيضاً أنه سيحل محل السفراء الذين غادروا زملاءً الجدد من كولومبيا وشيلي - اللذان أرحب بهما - واللذان جاءا إلى هنا لتولي الزمام وأعرف أن صديقي السفير يوهان مولاندر من السويد جاهز أيضاً لحوض مغامرات جديدة في مجال تضافر الإبداع الجماعي. وفي النهاية، أود أن أقوم بواجب تمليه الكياسة، بما أن هذا هو البيان الأول الذي أدلى به منذ رجوعي، فأرحب بالسيد فرانسوا ريفاسو، سفير فرنسا، الذي سبق أن عرفناه والذي ترك بصمته الخاصة على هذا المؤتمر وأظهر معرفة واسعة بالأوضاع كما برهن عن مقدرته في التنبؤ بالمستقبل.

إننا ننهي اليوم دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٣. وفي هذا العام أيضاً، وللسنة السابعة على التوالي، لم تنجح هذه الهيئة في الاتفاق على برنامج عمل. لم يكن ذلك بسبب قصور في العزيمة أو نقص في المبادرات. ولكن علينا أن نقر بأن الوضع لم ينضج بعد وأن علينا استئناف مناقشاتنا في العام المقبل كي نتمكن من اقتراب وقت ممكن برنامج عمل في إطار ولايتنا. والواقع أن تتابع السنوات العقيمة على المؤتمر يلحق به الكثير من الضرر، وهو ما قد نال من شأنه إلى حد كبير، بحيث لم يتمكن من تلبية آماني المجتمع الدولي في تخليص كوكبنا من هاجس نهاية نووية للعالم وما يصحبها من مخاطر الهلاك والخراب واليباب. وبوصفه الهيئة متعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح، فإن المؤتمر بلا أدنى شك المكان الطبيعي لاستقطاب تطلعات المجتمع الدولي وعليه واجب الاستجابة لتلك التطلعات من خلال اعتماد برنامج عمل عام وشامل بناء على "الوصايا العشر" المعتمدة في عام ١٩٧٨ والتي لا

تزال أساساً لتفكيرنا وقدوة لنا جميعاً في العمل. ويجب أن يهياً هذا المحفل لنفسه أسباب معالجة مستجدات الواقع المنبثقة عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة والوفاء بالتزام حقيقي وهو أن نقطف ثمار عالم نتمنى كلنا أن نراه متصالحاً من الآن فصاعداً. وكلنا مطالب ببذل ذلك الجهد دون استثناء. وإن الأمر الآن أكثر إلزاماً وإلحاحاً من أي وقت مضى لأن العالم يواجه تهديدات لم تكن أبداً أكثر لاجحة لأنها تنطوي على مخاوف حقيقية. وهذه التهديدات تتخذ أشكالاً شتى، وهي تتعلق خصوصاً بمخاطر انتشار السلاح النووي، أفقياً وعمودياً على حد سواء، والإرهاب الدولي واستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وتزداد تلك المخاوف تفاقماً بسبب تطوير أجيال جديدة من الترسنات من قبيل "القنابل القذرة" وغيرها من أدوات التدمير. أضف إلى ذلك أن اتخاذ مواقف جديدة من التسليح النووي قد أتاح أيضاً الاستعمال الوقائي للأسلحة النووية وبالتالي تجاوز كل آفاق الردع وعدم المبادأة باستعمال سلاح من أسلحة الدمار الشامل.

ففي نيسان/أبريل ١٩٩٩، أكد واحد من التحالفات العسكرية بأن الأسلحة النووية ما زالت تشكل ركناً من أركانها العسكرية، مقوضاً بذلك كل الالتزامات الناجمة عن الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومضاعفاً، يا للتناقض، مخاطر لا تتعلق بانتشار الأسلحة النووية فحسب وإنما بانتشار الدول النووية أيضاً حيث لم يسبق أبداً أن حاقت المخاطر باتفاقات الأمن العسكري على هذا النحو. والكل يذكر ما آلت إليه معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وهي عماد الأمن الدولي. ونحن نعرف أن الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة البيولوجية ما زالت بحاجة إلى بروتوكول للتحقق مع أن فريقاً عاملاً قد أسهب مطولاً في دراسة الموضوع. ونعلم أيضاً أننا نشهد الآن ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات العسكرية بعد انخفاض طفيف عرفته خلال الأعوام التي تلت مباشرة نهاية الحرب الباردة.

وهذه التطورات الأخيرة تناقض وتعرض للخطر الآمال التي انبعثت إثر نهاية الحرب الباردة وهي تطرح أسئلة يجب أن نجد أجوبة لها في إطار تعددية الأطراف وهو الإطار الوحيد القادر على إعطائنا جميعاً الضمانات التي نحتاجها واضحاً في الحسبان مصالح ومخاوف الجميع وكذلك حاجات المجتمع الدولي من الأمن الجماعي. وأي فعل مشترك نقوم به رداً على تلك التطورات يقتضي بالضرورة إبرام معاهدات متعددة الأطراف ملزمة قانوناً وتدعيم وسائل التحقق منها وعدم إمكانية الرجوع عن التعهدات التي قطعتها الدول على نفسها. وفي هذا الشأن، وفي إطار السعي إلى نزع السلاح النووي، سجلنا تعهدات لا لبس فيها أخذتها الدول النووية على نفسها أثناء انعقاد المؤتمر السادس لاستعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهي تقضي بالشروع في "التدمير التدريجي لترساناتها النووية" - وهي تعهدات بقيت على الرغم من ذلك عديمة الأثر نظراً لأن تلك البلدان لم تفعل أي شيء لهذا الغرض حتى الآن وما نحن على وشك عقد المؤتمر السابع لاستعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وتحدد هذه المعاهدة، بوصفها عماد النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية ولترع السلاح النووي، إطاراً من المعايير والالتزامات التي ينبغي أن تتمتع بأكبر قدر من المصداقية. وهي تمثل إنجازاً يجب تعظيمه بالالتزامات ملموسة لا رجعة فيها من جانب الدول النووية. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق الدول النووية واجبات ومسؤوليات في غاية الدقة بما فيها تلك التي تمكن من تعزيز المعاهدة وتفعيل أحكام المادة السادسة منها المتعلقة بترع السلاح النووي تفعيلاً تاماً. وعلى تلك الدول أن تدرك بأن الوضع الذي تتمتع به لم يُمنح لها أبد الدهر. ولذلك السبب فإن تلك البلدان مدعوة إلى تنفيذ الالتزامات التي تقيدت بها خلال المؤتمر الأخير لاستعراض المعاهدة وذلك بتدمير ترساناتها النووية تماماً، معتمدة في ذلك على الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تبناها ذات المؤتمر. وهذا الطلب في حد ذاته ليس مبالغاً فيه. وهو، كما تعلمون جميعاً، زملائي الأعزاء، طلب تكتنفه هالة الشرعية التي تسبغها عليه العدالة الدولية. فكيف لنا أن ننسى أن الرأي الاستشاري الذي أدلت به محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٦، أكد على أن الدول ملزمة بـ "الدخول بنية سليمة في مفاوضات وفي الوصول بها إلى نتيجة تؤدي إلى نزع السلاح النووي بكل وجوهه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة"؟ وأول خطوة في هذا الاتجاه ستكون بلا ريب بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اعتمدت بحماس في عام ١٩٩٦ إلا أنها، للأسف، لا تزال في انتظار التنفيذ.

أما فيما يتعلق بمعاهدة حول المواد الانشطارية، فستكون الرديف لمعاهدة حول نزع الأسلحة النووية، أو حتى ثمرة هامة من ثمارها لو كان لها أن تجسد تماماً فكرة المخزونات المتراكمة. وفي هذا السياق، فإن مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دولياً، والمنشأة بناء على ترتيبات تم الاتفاق عليها بحرية وقصد بها تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين، يتوافق كلياً مع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية روحاً ونصاً. وقد اختارت مناطق عديدة من العالم أن تنشئ مناطق خالية من السلاح النووي، كما برهنت على ذلك معاهدات ثلاثيلولكو وراروتونغا وبانكوك ومعاهدة بيليندايا، التي تعد خطوات هامة نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وإذا كان لهذه الاتفاقات أن تبلغ مداها بالكامل وأن تكون فعالة كلياً فلا بد من استكمالها بمعاهدات من هذا الطراز نفسه في الشرق الأوسط كما في جنوب آسيا لأن هاتين المنطقتين من العالم معرضتين باستمرار لمخاطر عدم الاستقرار والانفجار.

أما عن المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، فما زال تنفيذها يصطدم بحاجز الرفض من جانب دولة إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهي بذلك تشكل تهديداً للمنطقة بأسرها. وما فتئ هذا البلد يرفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة حول إنشاء مثل تلك المنطقة في الشرق الأوسط ولا يبدي أي استعداد لوضع منشآته النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو بذلك يشكل مصدراً يثير القلق والتوتر في المنطقة كلها. هل هناك بند خفي يمنح استثناءات وإعفاءات لهذا البلد في الوقت الذي توجه فيه أصابع الاتهام إلى بلدان الشرق الأوسط، وحتى إلى

بلدان أخرى خارج تلك المنطقة، التي ينسب إليها الإعلام مخططات شريرة؟ وفي ذلك الشأن، يود وفدي أن يجيب البيان الذي أدلت به في هذه القاعة بالذات وزيرة خارجية السويد وهي الوحيدة حتى الآن في هذا المؤتمر من بين الشخصيات رفيعة المستوى التي خرجت عن قانون الصمت. لذا، فإننا ندعو كل البلدان التي لا تزال خارجة عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أن تنضم إلى هذا الصك بوصفها دولا لا تملك أسلحة نووية وإننا نرحب بقرار كوبا مؤخرا بالانضمام إليها.

إن بلدي، شأنه شأن أغلبية كبيرة جدا من البلدان الأخرى، قبل بنية سليمة التمديد للامحدود لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥. ومن خلال ذلك، برهنت تلك البلدان على قدر كبير من النضج وعلى حس بالمسؤولية عندما تخلت نهائيا عن فكرة تطوير التكنولوجيا النووية أو الحصول عليها تلك المراد بها الاستخدام لأغراض مدنية وتنمية قطاعي الزراعة والصحة كأولوية. ومقابل ذلك التخلي، الذي هو جزء من علاقة ثقة، كان على الدول النووية تنفيذ واحد من التزاماتها الأساسية المنصوص عليها في المعاهدة، أي تقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير النووية بالضبط مقابل تخليها طوعا عن استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية. وهذا الالتزام أيضا ما زال ينتظر التنفيذ. وبالتالي، فإن بلدي يعتبر التأخير في إنشاء لجنة مفاوضات حول هذا الموضوع في إطار مؤتمر نزع السلاح أمرا لا مبرر له.

وفيما يتصل بالفضاء الخارجي، نعتقد أن ذلك الفضاء هو تراث مشترك للبشرية وينبغي الحفاظ عليه بوصفه كذلك. وقد تلقينا عدة مقترحات جادة تتعلق بالشكل العام الذي قد تكون عليه أي معاهدة عن منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى المبادرات المطروحة في مؤتمر نزع السلاح، يضع المقترح الروسي - الصيني، الذي درسه بلدي بتمعن شديد، إطارا مناسباً جدا لمعاهدة تحظر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ولا تمنح الصفة القانونية إلا للأنشطة ذات الصلة بالاستخدامات السلمية.

كل تلك المسائل التي أبحث إليها تستدعي المعالجة في محفلنا هذا، مؤتمر نزع السلاح. ولعلنا نتفق جميعاً على أنه لم تكن هناك ندرة في مقترحات وضع برنامج العمل. فكل واحد من تلك المقترحات كان رافداً قيماً يستحق التفكير. وبهذا تشكل المقترحات نوعاً من السلسلة المتصلة التي أصبحت الذاكرة الجماعية للمؤتمر والتي تمثل منبعاً سننهله منه حتماً لتسطير مقترحات أخرى لبرنامج عمل يكون مقبولاً من الجميع ولأجل الجميع. هذا هو السياق الذي جاء فيه مقترح السفراء الخمسة - السفير جان لينت من بلجيكا، والسفير فيفا من شيلي، والسفير ريبس رودريغيس من كولومبيا، والسفير هنريك سالاندر من السويد، وأنا - وهو المقترح الذي عرضته رسمياً في هذه القاعة بالذات نيابة عن زملائي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ والذي يحمل الرمز CD/1693.

وقد وصف رفيقي في السفر، السفير جان لينت، للتو بدقة كيف تبلور ذلك المقترح ولماذا يحظى الآن بدعم واسع من الدول الأعضاء في المؤتمر. وذكرنا بما أشرنا إليه في البداية وهو أن هذا النص يبقى مفتوحاً لكل

التعليقات والاقتراحات والتعديلات. كما أننا حثنا بشدة الوفود على موافقتنا بأي تعديلات ممكنة كتابةً. وهكذا تلقينا تعديلاً مكتوباً من وفد الصين بشأن الولاية الخاصة بإعداد معاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، عرض السفير لينت رسمياً، نيابة عن السفراء الخمسة، تعديلاً لمقترحنا الأول، المسجل اليوم، عاجل نفس الموضوع واقترح على الصين صيغة توفيقية قبلتها. كما حظي ذلك التعديل المقترح بعدد كبير من عبارات الدعم وهو ما حدا بنا إلى إضفاء الصبغة الرسمية عليه. وهذا النص الأخير الذي نحن بصدد تقديمه لكم اليوم يبقى أيضاً مفتوحاً لكل الاقتراحات والتعديلات.

وستتيح لنا الفترة ما بين الدورتين بكل تأكيد إجراء المشاورات الضرورية لجمع آراء كل الوفود بهذا الشأن. غير أننا، وبفضل بوادر الاستحسان التي رأيناها من بعض الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، نستطيع أن نستشف فرصة لتقارب واسع للآراء إذا ما سادت هذه الروح وهذه الإرادة السياسية. إن وجهتي النظر الإيجابيتين اللتين عبرت عنهما كل من روسيا والصين وكذلك موقف المملكة المتحدة الداعم لتوافق الآراء تمثل معالم حاسمة وجليّة كل الجلاء في محفلنا هذا.

وفيما يتعلق بالمشاورات، فإن وفد بلدي يحث الولايات المتحدة وفرنسا على تقديم ما يرتأيه من تعديلات كتابةً.

وأود أن أعرب لزملائي الأمريكيين عن أمني في استعادة زخم الإبداع وروح التعاون اللذين أبان عنهما زميلي الموقر، السفير إيريك جافيتس، أثناء قيامه بمهامه هنا في جنيف والذي أتذكره ليس بعاطفة جياشة فحسب وإنما بامتنان أيضاً للجهود التي بذلها إلى جانب زملائه.

أما فيما يتعلق بفرنسا في هذا الصدد، فإن البيان الذي أدلى به السفير فرانسوا ريفاسو في الأسبوع الماضي قد أثار اهتماماً خاصاً لدى وفدي. فمن منظوره الشامخ الذي يتسامى فوق الضباب الأسود للتحليل الانتهازي أو وليد الساعة يسرد لنا، ببلاغة تنم عن ارتياده جماعة "التنوير"، الروابط المتغيرة بمرور الزمن بين التزامات الماضي وتحديات الحاضر وبين المسؤوليات المنوطة بنا في غمرة العمل الراهن - وهي مسؤوليات جماعية وفردية في آن. وإننا لتتفق معه فيما قاله عن تعددية الأطراف عندما تصدى للدفاع عنها بكل فصاحة. ونحن نتفق معه فيما قاله عن تصورات تهديدات جديدة. وقد أخذنا علماً بكل ذلك. غير أنه يصعب علينا القبول بأن يكون لدولة نووية حق الدفاع عما تراه ضرورة مطلقة للوفاء باحتياجاتها الأمنية الخاصة بما دون الانتفات إلى واجب ضمان الأمن للجميع. وهذا المنطق الجدلي يضطر فرنسا إلى الانضمام بل إلى تزعم التحرك من أجل تقديم الضمانات الأمنية إلى الدول غير النووية على أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وهذا واجب أخلاقي لا بد من احترامه.

وعلي أن أقر بأنني لمست في ثنايا البيان الحاذق الذي صرح به زميلي ريفاسو الشعور المرهف بالتورية والتلهف. وإذ يصرح السفير أن بلاده ربما تلتزم بفكرة "الحد الفصل" بالإشارة إلى ولاية شانون وإلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإنه إنما يلوّح لنا بإمكانية الموافقة على اثنتين من الولايات الأربع التي يتضمنها مقترح السفراء الخمسة. وهذه قراءة ممكنة لما قال، ولعله يقر معي بأن المعنى الذي يختزنه عمل فني ما يفلت من قبضة صاحبه حالما يصبح في متناول الجمهور. وإننا معشر البلدان غير النووية، نرى في هذا بداية مشجعة - نحن الذين طالما نستشهد بقول واحد من كبار رجالات الدبلوماسية الفرنسية الذي كتب في ذلك الوقت العصيب عندما كان مصير بلاده في كف القدر: أين السيف وأين القلم... وإمعاناً في مراعاة روعة وزخارف المشهد، ففي بلاط أي طاغية علينا أن نلتمس نحوه ذوي الشهامة؟ أسرد عليكم هذا الكلام من وحي الذاكرة وآمل ألا أكون قد أسقطت أية كلمة. والسيد ريفاسو سيعرف دون شك من هو كاتب هذه السطور.

السيدة الرئيسة، سأختم بياني هذا بتهنئتك على الجهود التي بذلتها باستمرار أثناء مدة ولايتك من أجل الدفع بعملنا قدماً وتقريب وجهات النظر أكثر لهذا الغرض. وقد قدرنا خصوصاً مهاراتك لما تعلق الأمر بإعداد التقرير السنوي للمؤتمر. وفي هذا الصدد، سيكون وفدي مستعداً للمشاورات التي تخططين لإجرائها أثناء الفترة ما بين الدورتين. إننا نؤيد الرأي القائل بضرورة إشراك رؤساء المؤتمر على الدوام في مناقشاتنا كي نتمكن من اعتماد برنامج عمل في أقرب وقت.

وفي نهاية دورة مؤتمر نزع السلاح للعام ٢٠٠٣، أود أن أردد الأمانتي التي عبرت عنها، سيدتي، في الأيام الأولى من توليك منصب الرئاسة، عندما دعوتنا "ألا ندع العام ٢٠٠٤ يكون عاماً عقيماً آخر" للمؤتمر وآمل أيضاً أن يفتح هذا العام الباب لتوافق الآراء حول مقترح السفراء الخمسة.

كما نرجو أن يلاقي مقترح زميلتنا الموقرة من آيرلندا، السفيرة ماري ويلان، بصفتها رئيسة للمؤتمر، بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال المؤتمر في غضون العام المقبل استحساناً من قبل الوفود جميعاً للسماح لتلك المنظمات بالمساهمة في مناقشاتنا. ونحن على اقتناع تام بأن تلك المنظمات تتمتع بقاعدة صلبة من الخبرة في هذا المضمار.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير دميري، ممثل الجزائر الموقر، على بيانه الهام وكذلك على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن، أدعو ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر، السيد إسلاميزاد، ليتناول الكلمة. وحسب ما فهمت، فإنه سيتناول الكلمة ليمارس حق الرد.

السيد إسلاميزاد (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيسة، أثناء انعقاد الجلسة السابقة للمؤتمر، تمت الإشارة إلى بلادي مرات عدة، ولذلك أشعر أنني مضطر لقول بضع كلمات لممارسة الحق المتاح لوفدي في الرد.

كما تعلمون حق العلم، فإن مسألة البرنامج النووي الإيراني مدرجة على جدول الاجتماع الحالي للمجلس التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكما أكد على ذلك المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن: "إيران قد أظهرت تعاوناً متزايداً في الإدلاء بمعلومات للوكالة وفي السماح لها بدخول منشآتها"، وإننا نعتقد أن إيران، إذ قامت بذلك، قد ذهبت أبعد مما تقتضيه التزاماتنا القائمة.

وكذلك أحاطت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية علماً باستعدادها للدخول في مفاوضات مع الوكالة حول البروتوكول الإضافي. وقد أتى ذكر ذلك حسب الأصول أيضاً في آخر تقرير أصدره المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فالتقرير الذي قدمه السيد البرادعي شديد الوضوح فيما يتعلق بإخضاع أي استنتاج حول البرنامج النووي الإيراني إلى محادثات جديدة مع إيران وتحليل نتائج عمليات جمع البيانات والعينات التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن القرار بتهدئة المخاوف بشأن البرنامج النووي السلمي المتعلق ببلادي من خلال اعتماد أقصى درجات الشفافية ومن خلال التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اتخذ على أعلى المستويات وسيتم تنفيذه حتى النهاية. وإننا نؤمن بالمبدأ التاسع من قرار مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار لعام ١٩٩٥ وتمديداتها، والذي تناول "المبادئ والأهداف" وهذا نصه:

"الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة المنوط بها مسؤولية القيام، وفقاً للنظام الأساسي للوكالة ونظام ضمانات الوكالة، باختبار وكفالة التقيد باتفاقات الضمانات المبرمة مع الدول الأطراف وفاء من هذه الدول بالتزاماتها. بموجب الفقرة ١ من المادة الثالثة من المعاهدة، وذلك بغية منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وينبغي الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه النيل من سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن. وإذا ساورت دولاً أطرافاً المخاوف من أن دولاً أطرافاً أخرى لا تمتثل لاتفاقات الضمانات المبرمة وفقاً للمعاهدة، عليها أن ترفع الأمر إلى الوكالة مشفوعاً بما يؤيده من أدلة ومعلومات، لكي تقوم بدراسته والتحقيق فيه واستخلاص ما تراه من نتائج وتقرير ما يلزم اتخاذه من إجراءات وفقاً لولايتها".

وما تساورنا الشكوك بصدده هو الآثار الإيجابية لإثارة أية مخاوف في غير المحفل المناسب لذلك وما نحن على يقين منه هو أن اللجوء إلى ممارسة الضغط السياسي سيكون له بالتأكيد آثار سلبية وأن مؤتمر نزع السلاح ليس المكان المناسب لتناول القضايا التي تتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الغاية من مؤتمر نزع السلاح هي التفاوض من أجل وضع معاهدات لتزع السلاح. واليوم، لأسباب يعرفها كل واحد منا إلى حد كبير، نحن بصدد اختتام دورة أخرى من دورات المؤتمر دون إنجاز أي عمل جوهري يذكر. لنأمل أن يكون لنا في الدورة المقبلة عمل جوهري نقوم به بدلاً من أن يكون هنالك بيانات مماثلة نرد عليها.

الرئيسة (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر على عرضه لوجهة نظره. اسمحوا لي فقط أن أؤكد على أننا، في تقديري، نبحث جميعاً عن حل سلمي وهادئ للمشكلة من خلال حوار بناء جداً وأنا أعتقد أننا قادرون جميعاً على تحقيق تقدم في هذا الشأن للوصول إلى حل سلمي وهادئ للمسألة.

وقد كان هذا ختام قائمة المتكلمين لدي لهذا اليوم. هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ اسمحوا لي إذن أن أتقدم ببعض الملاحظات الختامية في نهاية الدورة السنوية للعام ٢٠٠٣.

يختتم المؤتمر اليوم الدورة السنوية للعام ٢٠٠٣ وأود في هذه المناسبة أن أعبر عن تقديري لكل الوفود على موقفها البناء الذي سهل اعتماد التقرير السنوي بتوافق الآراء. إنني بالفعل أشكركم جميعاً جزيل الشكر. ومع ذلك، عجزنا حتى الآن عن أن نزع الخبز الذي ينتظره المجتمع الدولي. بل إن العديد من الأحداث التي تقع في عالم اليوم تجرنا إلى الوراء، بعيداً عن أهداف هذا المؤتمر. فالديناميات الحالية التي تحرك العالم ليست بالضرورة مؤاتية لتحقيق السلام العالمي. غير أنه صحيح أيضاً أن هذا المؤتمر وسابقه قد احتلوا الصفحات الأولى في الصحف مرات عديدة على مدى تاريخها. وكل الإنجازات السالفة، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة حظر الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية، تكتسي أهمية أساسية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. وتكمن الفائدة الهامة من تلك الصكوك متعددة الأطراف في أثرها بعيد المدى من حيث عملية الشمول والإطار الزمني في آن معاً. فلولاها لكان المسرح الأمني العالمي أكثر خطورة بكثير مما هو عليه الآن ولكانت قدرة المجتمع الدولي على معالجة شتى المشاكل الحالية ذات الصلة بالأمن محدودة جداً. والمسافة البعيدة التي قطعناها حتى الآن تشجعنا على بذل المزيد من الجهود دون كلل على المسار متعدد الأطراف مهما كلفتنا الطريق الممتدة أمامنا من عناء.

عندما تحدثت وزيرة الخارجية كاواغوشي أمام المؤتمر في الأسبوع الماضي، قدرتُ تعبيرها الكيس عن الإرادة السياسية للبلد الذي يتولى الرئاسة لتعزيز نزع السلاح والسلام بشتى الوسائل. بما في ذلك الصكوك متعددة

الأطراف. كما أنني أشكر السيد كيم ترافيك، وزير خارجية النرويج، الذي نسج على منوالها. وأنا على يقين بأن مثل هذه الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء ضروري لجعل الغاية التي نسعى جاهدين إليها حالياً في هذا المؤتمر أمراً ممكن تحقيقه في نهاية المطاف. إنه لمن الأهمية بمكان لجميع الدول أن تبث حماساً جديداً في اهتمامها السياسي بتعزيز نزع السلاح متعدد الأطراف. وآمل أن يكثُر عدد كبار الشخصيات القادمة من عواصم الدول لتتحدث أمام المؤتمر في العام القادم.

إن المشكل الذي يواجه المؤتمر هو نفسه الذي كان مطروحا قبل عام - أي، كيف نوجد توازناً بين مختلف الأولويات في برنامج عمله. وبفضل دعم عدد كبير من الوفود، يعتبر مقترح السفراء الخمسة خياراً واقعياً لتحقيق مثل ذلك التوازن الحرج. وقد بدأت تحيط بهذا المقترح إشارات مشجعة مؤخراً. وستكون تلك المستجدات بالتأكيد نقطة بداية تساعد الرئاسة في إجراء المشاورات في الفترة ما بين الدورتين.

وفي ذات الوقت، أود أن أوجه عناية الوفود إلى الفقرة ١٥ مكرر (التي أصبحت الفقرة ١٦) في التقرير السنوي، التي تشير إلى المناقشات حول قضية الروابط والمنهج الشمولي. وإني أرى أن هذه المناقشة تكشف عن حقيقة المأزق الذي نحن فيه. وبما أن المؤتمر هيئة متعددة الأطراف، فإن الطبيعة الجوهرية لأي اتفاق يتم التوصل إليه هو التوازن بين المصالح المختلفة. وأود أن أطلب من جميع الدول أن تأخذ بعين الاعتبار، خلال فترة التأمل والتفكير القادمة، ليس أولوياتها هي فحسب وإنما أيضاً كيف توازن بين أولوياتها وأولويات الدول الأخرى.

ويتمثل تطور هام آخر حدث في هذا العام، كما جاء في الفقرة ٢٢ مكرر (التي أصبحت الآن الفقرة ٢٤)، في المناقشات التي دارت حول ما يسمى "القضايا الجديدة" التي تتعلق بالمناخ العالمي الحالي. ولا غضاضة في القول إننا قد نجد قضايا جديدة ذات اهتمام مشترك في ظل المناخ الأمني الجديد الذي يختلف بلا شك كل الاختلاف عن المناخ السائد إبان فترة الحرب الباردة. هذه مسألة تستحق نقاشاً مستفيضاً دون تحويل الاهتمام عن القضايا المعهودة.

وفي هذه السنة، استغل عدد من الوفود الجلسات العامة للتركيز على جوهر بعض القضايا. وقد تلت تلك البيانات ردود فعل متبادلة على نطاق محدود. ولسوف ينبغي أن تحظى تلك المناقشات الجوهرية بتشجيع أكبر في العام المقبل، لأنه ينبغي للمؤتمر أن يركز أساساً على ما هو جوهرى. ويجب الإقرار بأنه، حتى في غياب برنامج عمل وفي انتظار الاتفاق عليه، يمكن للمؤتمر مع ذلك أن يخوض مناقشات جوهرية قد تخدم الغاية العامة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وإن الاستفادة من عقد الجلسات العامة، كما رأينا هذه السنة، سبيل لبلوغ هذا الهدف، ولعل سلوك سبيل أكثر منهجية أمر يستحق الدرس.

ولسوف أوصل أثناء الفترة ما بين الدورتين مشاوراتي بالتنسيق الوثيق مع الرئيس المقبل حول سبل الخروج من المأزق الحالي وفق الصلاحيات المنصوص عليها في التقرير السنوي. ولدى الاضطلاع بهذه المهمة، سيتمثل الذخر الأثمن في تراكم الجهود السابقة التي بذلها مختلف السفراء، بمن فيهم من سبقني في هذا المنصب، خلال السنوات القليلة الماضية، وكذلك جهود أخرى بذلتها بلدان مختلفة للبحث عن أرضية مشتركة. وإنني أنادي بالتعاون المتواصل من قبل كل الوفود في سعينا لإرساء أرضية أفضل وأصلب لتمكين المؤتمر من عقد دورة مجددة في العام المقبل.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على أنه لم يكن بإمكانني أداء واجبي كرئيسة دون الدعم والمساعدة النفيسين اللذين أغدقتهما الأمانة علي. أشكر السيد سيرغي أوردزونيكيدزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد إنريكي رومان موري، نائب الأمين العام للمؤتمر والسيد جيرزي زاليسكي، المسؤول السياسي. ونيابة عنا جميعاً، أريد أيضاً أن أشكر التراجمة على خدماتهم المرموقة.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أحيط المؤتمر علماً بأنه، وفقاً لقرار كازاخستان بعدم تولي مهام رئاسة المؤتمر، ووفق ما هو منصوص عليه في المادة التاسعة من النظام الداخلي، سيتولى ممثلو الدول الأعضاء التالية رئاسة المؤتمر في عام ٢٠٠٤: وهي كينيا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير؛ ماليزيا من ١٦ شباط/فبراير إلى ١٤ آذار/مارس؛ المكسيك من ١٥ آذار/مارس إلى ٢٣ أيار/مايو؛ منغوليا من ٢٤ أيار/مايو إلى ٢٠ حزيران/يونيه؛ المغرب من ٢١ حزيران/يونيه إلى ١٥ آب/أغسطس؛ وميانمار من ١٦ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم وكذلك أعمال دورة عام ٢٠٠٣ لمؤتمر نزع السلاح.

ستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠
